

فضيل حضرة صاحب الجلالة هولانا الملك المعظم فأذن :

ألى :

أحب العزة الياس اسماعيل بك، الوزير المفوض لمصر في الصين

هى قبول وحمل :

أوسام المهدي من درجة السمو، الذى منحه في هذا العام من حضرة صاحب السمو الملكى خليفة سلطان مراکش .

أوانين . أراسيم . أارات ، الخ .

أانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٧

بأشاء محكمة ابتدائية بمدينة بورسعيد

أحن أاروق الأول ملك أصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

أادة ١ - أأشاء محكمة ابتدائية بمدينة بورسعيد ويشمل اختصاصها محافظة القنال ومناطق شبه جزيرة سيناء بحسب تحديد منطقة العريش الوارد فى الفقرة ثانيا (١) من المادة الثانية من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائى العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود وتفصل هذه الجهات من دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية .

أادة ٢ - أجميع القضايا المنظورة أمام محكمة الزقازيق الابتدائية والى تصبح بمقتضى المادة السابقة من اختصاص محكمة بورسعيد الابتدائية تحال بالحالة التى هى عليها الى هذه المحكمة بأأمر تصدرها محكمة الزقازيق الابتدائية بلأسة تعيينها وبغير مصروفات - وفى حالة غياب أحد الخصوم يعلن اليه الأمر مع تكليفه بالحضور فى المواعيد العادية .

أولا يسرى هذا القانون على القضايا المؤجلة للنطق بالحكم فيها بل تحكم فيها المحكمة المنظور أمامها تلك القضايا .

أديوان كبير الأماناء

أأند الظهر من يوم الإثنين ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ أأفل رسميا بقصر عابدين العامر بأستقبال سعادة المسيو الونسو .كارو ايدل اربو لأقدم الى حضرة صاحب الجلالة الملك أوراق أعتاده مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا لأمبانيا فى مصر . وقد حضر سعادته الى القصر العامر وبصحبه حضرة صاحب العزة على رشيد بك الأمين الثانى فى سيارة ملكية يرافها أربعة من رجال البوليس را كبي الموتوسيكل وتبها سيارة ملكية أخرى تقل حضرتى السكرتيرين الثانيتين بالمفوضية ، وقد أدى التحية لسعادته عند وصوله الى القصر العامر حرس شرف من الحرس الملكى وموسيقاه ، وبعد أن قدم سعادته أوراق أعتاده عاد بموكبه الحافل بمثل ما أستقبل به من الحفاوة والتكريم .

أوقد حضر هذا الأأفال حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية وحضرة صاحب المعالى رئيس ديوان جلالة الملك وحضرة صاحب المعالى كبير الأماناء وحضرة صاحب السعادة ناظر خاصة جلالة الملك وحضرة صاحب السعادة كبير الباوران .

أهى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثلاثين من بعد ظهر يوم الإثنين ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ أأفل رسميا فى قصر عابدين العامر بأستقبال سعادة المسيو فكتور تشورو نوكى لأقدم الى حضرة صاحب الجلالة الملك أوراق أعتاده مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا لأجر فى مصر . وقد حضر سعادته الى القصر العامر وبصحبه حضرة صاحب العزة محمود السيوفى بك الأمين الثالث فى سيارة ملكية يرافها أربعة من رجال البوليس را كبي الموتوسيكل وتبها سيارة ملكية أخرى تقل حضرة الملحق بالمفوضية وقد أدى التحية لسعادته عند وصوله الى القصر العامر حرس شرف من الحرس الملكى وموسيقاه ، وبعد أن قدم سعادته أوراق أعتاده عاد بموكبه الحافل بمثل ما أستقبل به من مراسم الحفاوة والتكريم .

أوقد حضر هذا الأأفال حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية وحضرة صاحب المعالى رئيس ديوان جلالة الملك وحضرة صاحب المعالى كبير الأماناء وحضرة صاحب السعادة ناظر خاصة جلالة الملك وحضرة صاحب السعادة كبير الباوران .

أديوان جلالة الملك

أعطف حضرة صاحب الجلالة هولانا الملك المعظم أأانعم :

أأشأن النيل من الطبقة الثانية

ألى :

أأنايب الدكتور شامخ شى حسين سنشأار المفوضية الصينية فى مصر سابقا .

رسوم

خاص بتقسيم أرض وهبة خطاب افندى والشيخ أحمد كامل الخضرى وشركائهما بمدينة دمياط

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضى الممتدة للبناء ؛
لبناء على ما عرضه علينا وزير الصحة العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

لئسنا بما هو آت :

شادة ١ - يُنفذ التقسيم الذى وافق عليه مجلس د.ياط. البلدى بجلسة ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وهو الخاص بأرض وهبة خطاب افندى والشيخ أحمد كامل الخضرى وشركائهما بمدينة دمياط طبقا لرسم التقسيم وبرنامج تنفيذ المرافق العامة وقائمة الشروط المفروضة على المشترين أو المستأجرين المرافقة جميعها لهذا المرسوم .

شادة ٢ - لعل وزير الصحة العمومية تنفيذ هذا المرسوم ويعدل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؛
صدر بقصر القبة فى ١١ المحرم سنة ١٣٦٧ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧)

فاروق

لأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الصحة العمومية رئيس مجلس الوزراء
حجيب إسكندر محمود ههيمى النقراشى

شائمة

الاشتراطات العامة والخاصة المفروضة على المشترين أو المستأجرين لقطع التقسيم

لعل المشتري هذا البيع بالشروط الواردة والتي تعتبر حقوق ارتفاق واجبة الاتزام بين المشترين وحلقائهم مهما تعاقدوا :

مادة ٣ - لعل وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٤٨

لأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما
صدر بقصر القبة فى ١٥ صفر سنة ١٣٦٧ (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧)

فاروق

لأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير العدل رئيس مجلس الوزراء
أحمد ههيمى هيدر محمود ههيمى النقراشى

قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٤٧

بمد المدة المحددة فى المادة ٥٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

شادة ١ - لعمد مدة السنة المنصوص عليها فى المادة ٥٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى لقيده رهن الحياة العقارى بحقوق الامتياز العقارية سنة أخرى تبدأ من أول يناير سنة ١٩٤٨

شادة ٢ - لعل وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

لأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة فى ١٥ صفر سنة ١٣٦٧ (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧)

فاروق

لأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير العدل وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
أحمد ههيمى هيدر محمود ههيمى النقراشى محمود ههيمى النقراشى